http://www.almadapaper.com - E-mamil: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1534) السنة السادسة - الأثنين (15) حزيران 2009

وزير الهجرة والمهجرين مدعو للعمل الميداني بشكل عاجل !

لجنة النزاهة بمجلس النواب: الفساد استشرى في الوزارة وهي تحاول حماية المفسدين

قضايا التهجير المختلفة التي شهدها العراق شملت معظم العراقيين على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم للظروف المعروفة التي حاولت شق صفوف العراقيين طائفياً،وفضلا عن المعاناة المستمرة في ملاحقة الوعود التي تطلقها وزارة المهجرين والمهاجرين والتي كانت وعودا دعائية اكثر مما هي حقيقية كما سيتبين، نرى ان واقع المهجرين لايوحي بأن الوزارة لديها خطط وبرامج منهجية وحلول واقعية لتحسين اوضاع المهجرين الاجتماعية والاقتصادية. ومع الأسف انحسر دور الوزارة في تقديم معونات لعدد محدود من المواطنين، والبقية في انتظار تنفيذ قرار مجلس الوزارء الخاص بتعويض العوائل المهجرة بمبلغ مالي لايقل عن مليون دينار لكل عائلة عائدة الى منطقة سكناها، فهناك من استلم وهناك من لم يستلم؟ حكايات اختلفت وتشابهت. فأين الحقيقة ؟

gÀDzÏn ÒàìzHò ¸Ïèn

GGHò ţÁÏşä

بغداد - ايناس طارق

أم عبدالله وغيرها من العراقيات

كانت ام عبد الله ٥٩ عاماً تتهيأ لزواج ابنها البكر عبد الله،عندما تعرضت منطقتهم الى اعمال عنف بين عامي ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ ادت الى هجرتها مع عائلتها الى احد مخيمات المهجرين في بغداد. عاشت ام عبد الله ظروفا غير انسانية بشكل مؤثر للغاية، ولم تحصل من وعود وزارة المهجرين والمهاجرين ومؤسسات الدولة المختصة بهذا الامر، الا على مدفأة نفطية وبطانية لشخصين فقط! وبعد نجاح خطة فرض القانون التي انطلقت في بداية عام ٢٠٠٧ واستتباب الامن الى حد كبير،عادت ام عبد الله الى دارها القديم فاستقبلها الجيران،بالزغاريد وتقديم المساعدات المختلفة، ورغم انها وجدت بيتها مسروقا ومحروقا الى انها حتى اليوم لم تحصل من وعود الدولة على اي شيء..وبين فترة واخرى تسمع تصريحات المسؤولين في الوزارة عن مساعدات و تعويضات مالية،لكن متى واين ؟ لاتدري!

اذا عرف السبب...

افراح تبلغ من العمر العقد الثالث هجرت من منطقة السيدية الى منطقة المنصور،عادت الى منزلها في العام الماضي وجدته محطم الابواب والشبابيك، ولايمكن السكن فيه الابعد اجراء ترميمات عديدة والمبلغ المصروف ٢ مليون دينار،قدمت عدة طلبات الى المجلس البلدي لمنطقة السيدية من اجل مساعدتها في الحصول على مبلغ التعويض لكن صدمت برفض قبول المعاملة والسبب لان البطاقة التموينية باسم والد ة زوجها العاجزة عن السير،وما كان من المجلس البلدي سوى الاعتذار،ولو ساعدها المجلس فان الوزارة ترفض الطلبات التي لاتحمل (وثائق) التهجير القسري، وتتساءل افراح: كيف اثبت ذلك للوزارة؟ فالوزارة اصدرت تعليمات صارمة بشان ذلك،.مع العلم ان الكثير استلم مبلغ التعويضات ولم تكن البطاقة التموينية باسمه، ومن ساعدهم في ذلك هم نفس الاشخاص الذين رفضوا معاملتها !

لجنة النزاهة في مجلس النواب

وفيما يخص دور لجنة النزاهة في مجلس النواب في الكشف ومعاقبة المتلاعبين بالاموال العامة واستلام من لايستحق مبلغ التعويض من وزارة المهجرين والمهاجرين، اكدت النائبة عالية نصيف جاسم لـ (المدى): ان لجنة النزاهة شخصت الفساد المالي والاداري في هذه الوزارة وارسلت بطلب الكثير من المسؤولين لتورطهم في صرف معونات وهمية، ومع الاسف هذه الوزارة كبقية الوزارت تحاول ان تحمي المفسدين فيها بفعل المحاصصة والتوافقات، فالفساد المالي والاداري استشرى في وزارة من المفترض ان يكون عملها انسانيا ووطنيا.

أسماء وهمية

الكثير من تصريحات المسؤولين في وزارة المهجرين، كانت تركز على التعويضات المقدمة الى المهجرين، وعوائل الشهداء، والمنكوبين، لكن بالمقابل نجد تصريحات المهجرين انفسهم ينتقدون تلك التصريحات، بعبارات لاتخلو من الاستهزاء، وفي احيان كثيرة اطلقت عبارات من المواطن على تصريحات وزارة المهجرين والمهاجرين (الضحك على الذقون)، بسبب اعمال الوزارة وما تقدمه من تعويضات مالية الى اشخاص يحملون اسماء وهمية ولا يستحقون التعويض بمساعدة بعض الموظفين في الوزارة مقابل الحصول على مبالغ مالية..

بعض المجالس البلدية استلمت مبالغ تعويضات للعوائل المهجرة ولكنها للاسف منحتها الى عوائل لم تهجر اصلا. فقد بلغ عدد العوائل المسجلة فعليا في منطقة واحدة ٣٠٠٠ عائلة لكن، من استلم من تلك العوائل فعليا (٢٧٥) عائلة فقط، والعوائل المستلمة كانت لاتستحق التعويض لانها لم تهجر من مناطقها ! وانما قدمت اوراقا غير اصولية وربما مزورة. وهذا ماحدث في منطقة السيدية، اما العوائل التي تستحق فعلا مبلغ التعويض في المنطقة فمازالت تتلقى وعودا على الورق منذ عام ٢٠٠٨ وحتى ألان.

عمار ومن معه

عمار في العقد الرابع من عمره هجّر من سكنه في منطقة الدورة الى مدينة الصدر، وهناك قدم اوراقه الاصولية الكاملة، التي تثبت انه تعرض الى التهجير،من اجل الحصول على التعويض المالي الذي قد يساعده في دفع ايجار منزل البيت الجديد، لكنه لم يجد مبلغ التعويض الذي كان يتأمله لا في المرحلة الاولى عندما ترك منزله بسبب التهديدات بالقتل،ولا في المرحلة الثانية عندما عاد الى منزله بعد تحسن الوضع الامني في بغداد..

اين التعويضات ؟

مصدر امني في منطقة الحرية اكد، ان عدد العوائل المهجرة كبير جدا، لكن الى حد الان لم تستلم عائلة واحدة مبلغ التعويض وما تطلق من تصريحات تؤكد ذلك فهي غير صحيحة، وليقدم من يشكك في كلامي اسماء العوائل العائدة والمستلمة مبلغ التعويض من اهالي المدينة العائدين الى منازلهم.

وان غالبية العوائل العائدة الى منازلها والبالغ عددها مايقارب الـ ٦٠٠ عائلة لم تستلم مبلغ التعويض بالرغم من تقديم عدة طلبات الى المجلس البلدي،الذي بدوره يقول ان الامر عائد الى الوزارة وما المجالس البلدية الاجهة تنفيذية فقط.ولا تختلف حالة العوائل المهجرة في منطقة حي الجامعة، العدل، الدورة، السيدية، مدينة الصدر، المحمودية والكثير من مناطق بغداد الاخرى عن بعضها البعض، فالجميع انتظر وينتظر والبعض مازال يراجع المجالس البلدية ومجلس محافظة بغداد والوزارة،لكن دون جدوى، وما يحصدونه من مراجعاتهم بين هذه المؤسسات الحكومية وعود في وعود، ومعاملات مركونة على طاولات موظفيها، الذين لايشغلهم شاغل غير صرف التعويضات ولكن لمن؟ ومن المستفيد لا احد يعلم غيرهم.

اللجنة القانونية في مجلس النواب

وفيما يخص دور اللجنة القانونية في مجلس النواب ودورها في حالة اكتشاف تلاعب غير قانوني في توزيع مبالغ التعويضات المالية للمهجرين،وحسب قول النائبة البرلمانية ايمان الاسدي، يجب على الوزير المسؤول عن اي وزارة كانت، ان يعلم ويبحث عن مفاصل الفساد في وزارتـه، وكما حدث في وزارة التجارة عندما استجوب الوزير وقال انه لم يكن يعلم مايحدث من فساد في وزارته، الوقت الان يحتم على كل وزير ومنهم وزير المهاجرين والمهجرين ان يخرج الى الميدان ليكون قريبا من المواطنين ومعاناتهم فالمواطن بحاجة الى العمل الفعلي لا الوعود فقط.

كتابة على الحيطان

لماذا نخسر الكفاءات العائدة؟

عامر القيسي

في سبعينيات القرن الماضي اشتغل ليس فقط الإعلام العربي وانما حتى اعلام (الدول النامية) حسب مصطلحات تلك الحقبة، على ما كان يسمى (سرقة العقول العلمية) الى الدول الاوربية واميركا. وسميت حينها بالمؤامرة الامبريالية على هذه الدول، لكي تبقى متخلفة وبعيدة عن ركب التحضر، وبالتالي يسهل للدول الامبريالية سرقة خيراتها اولا واستعمارها ثانيا.وتغافلت وسائل الاعلام ومؤسسات تسويق عقلية المؤامرة، عن الاحتقار الذي تتعرض له الكفاءات في بلدانها والاضطهاد السياسي في محاربة افكارها الخاصة، بل حتى محاربتها بمصادر رزقها، لان امكاناتها العلمية وكفاءتها تكشف المستور عن الجهلاء الذين يقودون بلدانهم بالقبضات الحديدية.

اليوم وبعد كل ثقل تأريخ القمع والاستبداد في العراق، وبعد انقشاع غيمة العنف والارهاب وعودة الامن والاستقرار نسبيا الى معظم مناطق العراق، وبعد الدعوات المتكررة من رئيس الوزراء لعودة الكفاءات العلمية للوطن وتأمين احتياجاتهم، بدأت النوارس المهاجرة تعود لاعشاشها بعد فراق طويل، امتد عند الكثير من هذه النوارس الى اكثر من ربع قرن من الزمان. عادت النوارس الى حطام بلد خرج من آتون الحروب العبثية واستكمالاتها الارهابية، لغرض المساهمة الفاعلة في اعادة بناء الوطن وتعويض ما فات والانطلاق نحو العراق الذي في احلامهم واحلامنا. ولكن.. هذه اللاكن اللعينة المنطلقة من كراسي الجهلاء التي هشمت احلام النوارس الجميلة، التي راحت تبحث لها عن موطيء قدم في اعشاشها القديمة لتستثمر علمها وكفاءتها في مؤسسات الدولة وجامعاتها ومراكز بحوثها العلمية لتعجيل خطط التنمية ومشاريع الاعمار.

ولكن ماذا حدث ؟

الحقيقة ينبغي ان تقال، فبين يدي تعليمات واضحة ومشددة صادرة عن الامانة العامة لمجلس الوزراء، لو طبقت بصورة صحيحة، لشهدنا اسرابا اخرى من النوارس تعود للوطن بدلا مما نراه الآن من حزم للحقائب من اجل العودة الى بلدان الاقامة. والسبب هو الاجهزة البيروقراطية التي تعرقل تطبيق التعليمات، وفي جانب مهم منها الوجه السياسي للقضية فالكثير من الحرس القديم ما زال في مواقع المسؤولية التي تتيح لهم امكانية عرقلة عودة الكفاءات، بل دفعهم للهجرة مرّة ثانية محملين بالخيبة والكسران، بعد ان تخلوا عن امتيازات في بلدان المهجر لاتستطيع الحكومة العراقية ان توفر لهم ربعا منها، بل اقل من ذلك بكثير.

المصيبة ان لاتستثمر القدرات العلمية الجاهزة، التي لم تصرف عليها دينارا واحدا، سوى سعر البطاقة الشخصية، وفي افضل الاحوال حصولهم على الشهادة الاعدادية من وطنهم. شهادات اختصاص نادرة عادت، نحتاج الى عشرات السنين للحصول على شبيهاتها، نضيعها، يا للحسرة، بين البطاقة التموينية والتخصيصات المالية وبطاقة السكن وسلم الرواتب والدرجة الوظيفية !

الكثير ممن التقيناهم من الكفاءات العائدة، لم نلمس لديهم سقوفا عالية للطلبات، من سكن وراتب وحماية ارواحهم وعوائلهم ومراكز وظيفية وغيرها من الامتيازات التي يتمتعون بها في بلدان مهجرهم. حقيقة كانوا يريدون ان يقدموا عصارة علومهم لبلد يحتاجهم،بدل جوقة الجهلاء من حملة شهادات الرتبة الحزبية، التي كانوا يحصلون عليها بجرة قلم وتزكية حزبية ! والذين اغرقوا مؤسسات الدولة بالامتيازات والطاولات الفارهة.

اجمع العائدون على ان مشاكلهم ابتدأت من المنافذ الحدودية ولم تنته بحملهم العرائض و(الدوخان) بين دوائر الدولة ، ليحصلوا في غالب الاحيان على اجابات ، على سبيل المثال لا الحصر :

الدرجة موجودة والتخصيصات المالية غير موجودة !

التخصيصات موجودة والدرجة الوظيفية غير موجودة !

العمر خارج التغطية القانونية !

يعين بأنتظار الميزانية الجديدة !

المراجعة بعد ثلاثة أشهر !

البعض منهم حزم حقائبه وعاد من حيث اتى ، والبعض الآخر مازال يراهن على (صحوة) علمية للاستفادة مما تبقى منهم ، والبعض الآخر استسلم للامر الواقع وراح ينتظر التخصيصات أو الدرجة أو الميزانية القادمة !

فرصة اخرى نفلتها من بين ايادينا لبناء الوطن ، عندما نضيّع هذه الكفاءات في متاهات العرائض والقوانين الجامدة والانتظارات المملة . والصحيح هو تشريع قانون خاص لاستيعابهم وتوفير الظروف الحياتية والعلمية السليمة لممارسة اختصاصاتهم ،على ان لاينتظر هذا التشريع ، ان حصل ، دورات نيابية متوالية لاسباب سياسية !

المصيبة ان لاتستثمر القدرات العلمية الجاهزة ، التي لم تصرف عليها دينارا واحدا ، سوى سعر البطاقة الشخصية ، وفي افضل الاحوال حصولهم على الشهادة الاعدادية من وطنهم

كفاءات العراق المهاجرة عادت إلى الوطن وتورطت!!

أنها مفارقة من نوع خاص جداً، فقد عادت الكفاءات إلى جسد العراق بعد فراق طويل في الغربة، لكنهم لم يعودوا إلى العمل بمؤسسات الدولة، فعلى الرغم من الدعوات التي قدمتها لهم الحكومة باستمرار، الا أن الواقع الملموس يختلف تماماً عن تلك الدعوات فمشكلة عرقلة عودة الكفاءات إلى العمل في المؤسسات الحكومية ما تزال قائمة وتعني شريحة من العراقيين العائدين الى الوطن.

كتابة: جعفر الونان

لقد كانت الانطلاقة الرسمية للحكومة في مساء ٢١ من شهر كانون الاول الماضي حيث دعيت اكثر من ٢٠٠ شخصية من خارج العراق في مؤتمر الكفاءات الاول من نوعه منذ سقوط النظام الصدامي، إذ تضمن طرح عدة محاور الهدف منها مد الجسور للكفاءات العراقية في خارج العراق وخلق أسلوب للتعاون معها ومحاولة اعادتهم للبلد، غير أن الستة اشهر الماضية كشفت عجزاً واضحاً في استيعاب الحكومة لهذه الطاقات.

فعلى الرغم من الخطة السنوية التي وضعها مجلس رئاسة الوزراء، في بداية عام ٢٠٠٩ الا ان هناك شروطاً تعجيزية وضعتها الوزارة تعرقل مهمة تسهيل معاملاتهم الرسمية اليومية وتأمين شروط حياتهم اليومية، فمثلاً قرار مديرية الهجرة والمهاجرين في محافظة ذي قار، يفرض شرطاً يلقبه المعنيون بتنفيذها بـ"الصدامية "فقد وُضع اعلان مخيف على بوابة المديرية يفرض على العائدين من الكفاءات بتوقيع تعهد بعدم العودة إلى البلدان التي كانوا مستقرين فيها بعيد مغادرتهم العراق !! مع أن الدستور كفل حرية السفر، هذا الشرط يتناقض تماماً مع التوصيات التي وضعها مجلس الوزراء في وقت سابق، والتي لم ينفذ العديد منها.

قوانين المهجرين

ويقسم عادة المراقبون الكفاءات العائدة إلى العراق بعد استتباب الامن نسبياً في العراق الى قسمين الاول: الذين تعرضوا إلى ملاحقة النظام المبادّ وغادروا العراق قبل عقود من الزمن والقسم الثاني: الذين تعرضو الى التهديد بالقتل من قبل المليشات والجماعات الارهابية في السنوات التي تلت نيسان ٢٠٠٣ هذا التقسيم يفرض تنازلات قانونية عديدة من قبل الحكومة فمثلا العديد من الكفاءات الذين غادروا العراق قبل سقوط النظام المباد، لم يحصلوا على أي مستمسك او وثيقة تضمن حقوقهم المادية والمعنوية والقضائية، الامر الذي شكل ارباكاً في عمل المؤسسات الحكومية الحالية، فحتى موضوع الاستثناءات التي تشرع الحكومة في تنفيذه ليس كافياً تماماً في حل هذه المشكلة، وقد تحتاج عودة الكفاءات إلى العراق بشكل مكثف إلى مقدمات صحيحة، تضمن مقدمات صحيحة، لم يعد الأمن المتقدم نسبياً الهاجس الاهم بالنسبة لعودة الكفاءات بقدر ماهو توفير المناخ لعودتهم، ابرزها تشريع قانون الكفاءات المعطل الان في مجلس رئاسة الوزراء والذي كان من المفترض أن يشرع في ايام مجلس الحكم المنحل، اقرار هذا القانون يعدّ بالواقع الملموس قطع شوطاً كبيراً بالنسبة لمشروع عودة الكفاءات والتي من المفترض ان يكفل لـ (الكفاءات) مؤسسة حقيقية تلعب دوراً بارزا في ارجاعهم إلى العمل في العراق. هذا القانون الذي لابد أن يختلف كثيراً عن القانون الذي شرعه النظام المباد، القانون الذي وصفه العديد من المراقبين بالمسيس حيث كان يفرض على العائدين منهم الانتماء لحزب البعث المنحل. وثتار العديد من الخلافات حتى داخل البرلمان، تبدأ بتعريف الكفاءة وتنتهي بالصلاحيات الممنوحة لحامليها فمنهم من يقول ان الكفاءة تمنح لكل من ابدع في مجال معين مهما كان نوعه ثقافياً او فنياً او علمياً او اجتماعياً ومنهم من يعترض على ذلك فيقول الكفاءة تمنح لكل حامل شهادة ماجستير او دكتوراه، هذه الاشكالية قد تتعمق لتصل على أن الحكومة وظيفتها فقط ايجاد فرصة عمل مناسبة لهم، الامر الذي يرفضه العديد من الكفاءات العلمية واللذين يطالبون باستمرار بتوفير سكن ووسائل نقل وامتيازات أخرى لأسرهم. لكن المشكلة الاكثر مثاراً للجدل هي مطالبة الكفاءات باعتبار السنوات التي قضوها في الخارج، هي بمثابة الخدمة العملية، الامر الذي ترفضه وزارة المالية لاسباب قانونية.

أطباء عائدون

المشجع بالموضوع أن وزارة الصحة في بداية عام ٢٠٠٩ شهدت عودة أكثر من١٨٠٠ طبيب عراقي إلى مزاولة العمل بعد ان وفرت وزارة الصحة الدرجات الوظيفية المخصصة لهم،هذا الرقم ينخفض بدرجة كبيرة بالنسبة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي فقط ٣٠٠ كفاءة عراقية عادت فعلياً لمزاولة عملها، حيث تواجه الوزارة معضلة التخصيصات الوظيفية التي تفرضها وزارة المالية، فهناك العديد من الكفاءات العائدين إلى العراق لم يتم تعيينهم حتى الان، فبعد أن جذب قانون الخدمة الجامعية الكفاءات العراقية من خارج العراق الا أن موزانة الوزارة لهذا العام كانت المفاجأة غير المحسوبة بالنسبة للقائمين عليها فعلى الرغم من التاكيدات التي كانت تطلقها الوزارة بين الحين والآخر بأنها تتكفل عودة الكفاءات إلى وظائفهم غير ان ذلك لم يحدث ومع ان الرغبة كانت شديدة لدى معظم الكفاءات في خارج العراق في العودة الا ان ذلك لم يحصل بسبب حجة المخصصات الوظيفية. وبالطبع ليس عذرا كافياً أن تواجه عودة الكفاءات العراقية عقبة عدم وجود درجات وظيفية وتخصيصات مالية لكن ليس هذه العقبة فقط بل الاوامر البيروقراطية كانت اشد تاثيراً على هذا الجانب الامر الذي فتح الباب واسعاً امام بعض الاحزاب الدينية لتجتذب الكفاءات حيث تقوم بدعمهم امام الوزارات الراغبين في التعيين فيها شريطة الموالاة للحزب الداعم.

وسائل الاعلام المغرضة!

في الوقت الحاضر يؤخذ على الحكومة عجزها في وضع برنامج علمي لتحفيز وجذب العقول العراقية المهاجرة كما يبدو حل مشكلة الكفاءات إلى وظائفهم في غاية الصعوبة، فعلى الرغم من ان الوقت مناسب جداً لعودة الكفاءات غير أن الحلول الجذرية مازالت تراوح على مناضد المسؤولين، هذا الامر يتكرر باستمرار بين رئاسة مجلس الوزراء الحالمة بعودة عدد اكبر من الكفاءات وبين الوزرات التي تضع ضوابط معقدة، هذه المشكلة ليست وحدها بل حتى جزء كبير من وسائل الاعلام لاتزال تلعب دورا مضاداً لعودة الكفاءات، يبرز ذلك بوضوح من خلال تصوير الواقع الامني في العراق بالمعقد وانه لم يتحسن كثيراً.ونرى أن نقطة النهوض بمشروع العودة تبدأ من اجراء مسح ميداني حقيقي و يتحمل ايضاً مجلس النواب العراقي مسؤولية كبيرة في كونه لم يظهر موقفاً واضحاً بشان عودة الكفاءات، بل كان البرلمان عاملاً مهماً في ايقاف تشكيل هيئة أعادة الكفاءات الوطنية العراقية المهجرة التي كان من المفترض ان تشكل من عدد من الوزراء ووكلاء الوزارات والشخصيات الوطنية العراقية وكانت معنية بالاساس بمتابعة هذه الشريحة في بلدان العالم أهم قضية كانت متوقفة على البرلمان العراقي هو تشريع قانون الكفاءات.

gãÖÁÁÖöä ØÁÎQokäa gÁHnÁsä

في ضوء الحديث عن اصحاب الكفاءات، تبدو احتياجات عديدة لابد من معالجتها بشكل حقيقي منها على سبيل المثال الروتين القاتل في انجاز معاملات العائدين. صعوبة الحصول على سكن ملائم.عدم توفر فرص العمل الملائمة وظروف العمل السيئة والتي تتلخص بهيمنة العقلية البعيدة عن المهنية في اغلب مواقع العمل. صعوبة الاندماج بعد سنوات طويلة من العمل في المهجر.

مقترحات متوقفة

العديد من المقترحات قدمت للحكومة، لكن اغلبها لم يتم العمل بها حتى الان منها على سبيل المثال المقترح الذي قدم في بداية اذار الماضي من قبل لجنة الهجرة والمهاجرين في البرلمان العراقي خلصت اهميتها بنقاط عديدة ابرزها.

العمل بنظام العقود، سنوية كانت اوغيرها خصوصا في المجال الاكاديمي والطبي والذي يحتاج الى جهود الكفاءات ذات الصلة بالعلوم والتكنولوجيا الحديثة، وهذا التوجه كفيل بتلبية جزء من احتياجات البلد من الكفاءات والتخصصات في الوقت يؤمن للكفاءات المهاجرة ادامة الصلة مع بلدان المهجر اثناء ممارسة عملهم في العراق.

استحداث مراكز للاستشارات العلمية والطبية والهندسية وغيرها وتفعيل الموجود منها اصلا في الجامعات والمؤسسات والوزارات المختلفة لغرض الاستقطاب وزيادة المردود المادي. استحداث وتفعيل مراكز البحث والتطوير ((Research and Development والتي يشار لها اختصارا R&Dفي المؤسسات الانتاجية والخدمية وغيرها والتي يمكن ان تستقطب الكفاءات المهتمة وتوفر ظروف العمل الملائمة لها. استحداث مراكز للدراسات الانسانية والادبية وغيرها من المراكز ذات الصلة بالتخصصات الانسانية والتي تعمل على استقطاب الكفاءات في المجالات المعنية.

استحداث وتطوير وتفعيل المشروعات البحثية المشتركة (Joint Projects) بين الجامعات العراقية والمراكز البحثية في العراق من جهة والكفاءات العراقية في المهجر من جهة ثانية مع تقديم الدعم المادي لها.